

مؤسسة القدس الدولية
al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org

تقرير حال القدس 2013

قراءة في مسار الأحداث والمآلات

إدارة الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدولية
آذار/ مارس 2014

إعداد
براءة درزي

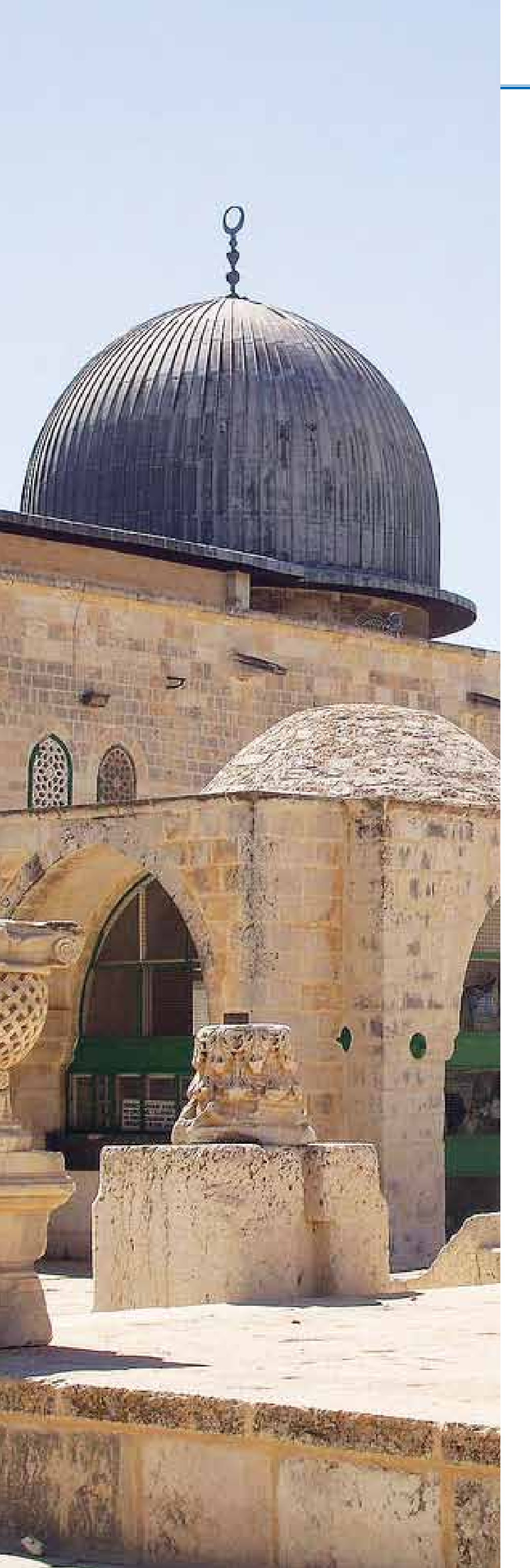
مراجعة وتحرير
هشام يعقوب











تقرير حال القدس 2013

قراءة في مسار الأحداث والمآلات

القدس بين سندان التهويد ومطرقة المفاوضات

بين يدي التقرير

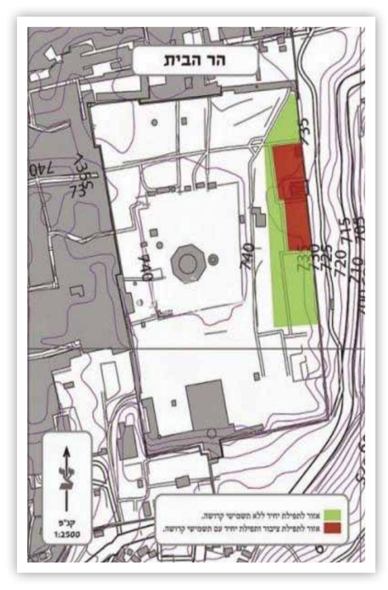
لم يكشف عام 2013 أمورًا جديدة في السياسة الإسرائيلية في القدس وحيال المدينة المحتلة، فمشروع التهويد لم يتوقف وما بدأته «إسرائيل» منذ احتلال القدس لن تنهيه قبل أن تتم لها السيطرة الكاملة على القدس وفق رؤيتها وشروطها. ومشاريع التهويد للأقصى هي مخططات تقسيم، واقتحامات، وحفريات، وللمقدسيين هي تهجير وتشريد وتنكيل وسحب هويات، وللقدس استيطان وجدران وتهويد للمعالم. ويعرض هذا التقرير أبرز ملامح المشهد المقدسي خلال عام 2013، وهو عام شهد إحياء المفاوضات بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني مع كل ما تستحضره مسيرة التفاوض من نكسات لحقت بالقضية الفلسطينية وبالقدس منذ أوسلو. كما يسلط التقرير الضوء على أبرز أوجه التفاعل الدولي والعربي والإسلامي مع قضية القدس خلال العام المنصرم ليخلص إلى جملة من التوصيات اللازمة قبل أن يبلغ المشروع التهويدي مداه ويقال «كانت هناك القدس».

أولاً: الأقصى في مهب محاولات السيطرة عليه

الأقصى ضيف دائم في «الكنيست»... ومخططات لتقسيمه

> كان الأقصى حاضرًا في نقاشات «الكنيست» على مدار عام 2013 لتأكيد «حق» اليهود بالصلاة فيه بحرّية وللاتفاق على آليات تقسيمه وكان ذلك انعكاسًا مباشرًا لما أفرزته انتخابات كانون ثان/يناير 2013 التشريعية والتي أوصلت إلى البرلمان وجوهًا لا ترى عيونها سوى سراب «المعبد»

شكلت التّطورات التي شهدها المسجد الأقصى خلال عام 2013 ترجمة عملية لتوجهات «الكنيست» والحكومة اللتين أفرزتهما انتخابات بداية العام. فالمرشّحون الذين بنوا دعايتهم الانتخابيّة في بعض أجزائها على اقتحام الأقصى أو وعود للنّاخبين اليهود بالعمل على تسهيل الاقتحامات وتشريعها تمكّنوا من الوصول إلى البرلمان، كما شكلوا نواة الحكومة التي انبثقت عنه. وقد حملت هذه الانتخابات إلى سدة القرار مجموعة من السياسيين الأشد دعمًا لفكرة بناء «المعبد»، كما أن الحكومة التي شكلها نتنياهو لم تكن إلا صورة مصغّرة عن البرلمان الموغل في التطرّف لا سيما في ما عنى المسجد الأقصى. وكان من أولى انعكاسات التوجهات التشريعية المتطرّفة أن المسجد الأقصى بات حاضرًا دائمًا على طاولة «الكنيست»، خصوصًا من خلال لجنة الداخلية والبيئة التي تترأسها الليكودية ميري ريغف. فقد تكررت اجتماعات اللجنة المذكورة غير مرة خلال العام الماضي لمناقشة «صعود اليهود إلى جبل المعبد» و«حقهم» بالصلاة فيه ومن ذلك جلسة عقدت 2013/5/8 قال فيها مدير وزارة الشؤون الدينية الحنان جلات Elhanan Galat إنه، ولأول مرة منذ 46 عامًا (أي منذ استكمال احتلال القدس)، ستقدم وزارته للحكومة خططًا لتنظيم «صلاة اليهود في جبل المعبد». كما عقدت جلسة في 2013/8/11 ركزت على «صعود اليهود إلى جبل المعبد خلال عطلة الأعياد بشكل كبير ومشكلة منع صعودهم في شهر رمضان». أما في 2013/9/16 فعقدت جلسة في السياق ذاته قالت فيها النائب ريغف إن «كل يهودي يعلم أهمّية حقّه بالصلاة في جبل المعبد، وما نريده هو دخول اليهود إلى جبل المعبد والصلاة فيه دون إغلاق الأبواب. والمهمة التي نحن بصددها هي تمكين كل يهودي يريد دخول



مخطط لتقسيم الأقصى ينظّم الصلوات الفردية والجماعية ويسمح بإدخال الأدوات المقدسة إلى المساحات الحمراء دون الخضراء

جبل المعبد والصلاة فيه دون إغلاق الأبواب، ويمكنه أن يفعل ذلك وهو يحمل الكتاب الذي ورثه عن أبيه، ومن يفعل ذلك ليس متطرفًا بل ثمة جماعات تريد الصلاة في جبل المعبد». كما عُقدت جلسة في 2013/11/4 قال فيها نائب وزير الأديان إيلي بن داهان إنه لا توجد حتى الآن أنظمة واضحة بل فتاوى ممن أسماهم «ربانيم» يجيزون الصلاة في باحات المسجد الأقصى، وإنهم يريدون موافقة الحاخامية الرئيسة.

هذا الحراك المحموم على المستوى السياسي لتكريس «حق اليهود في الصلاة في جبل المعبد» لم يتوافق مع موقف الحاخامية الرئيسة حيث صدر في وقت لاحق على هذه الجلسة بيان بهذا الخصوص عن الحاخامية الرئيسة المنتخبة في 2013/7/24 كشفت عنه «جيروزاليم بوست» في 2013/11/2، أكد التمسك بالحظر الصادر أول مرة عن الحاخام أبراهام إسحق كوك الذي أسّس الحاخاميّة الرئيسة عام 1921. وكانت الحاخامية السابقة قد أعلنت الموقف ذاته في 2012/3/6، ما يعني أن المساعي السياسية لا تزال تفتقر إلى الغطاء الديني الأكبر الذي يمكن أن تؤمنه فتوى الحاخامية الرئيسة.

ولكن هذا الافتراق السياسي-الديني قد يبدو ناجحًا حتى اللحظة في عدم إعطاء الطبقة السياسية كلمة السر التي ستسهل الاقتحام السياسي للمسجد الأقصى من بوابة التشريع، إلا أنه لا يعني بحال من الأحوال الاستسلام لتوجهات الحاخامية الرئيسة التي كان بيانها حريصًا على التذكير بأن منع اليهود من الصلاة في «جبل المعبد» هو أمر ديني محض، ما يفتح المجال أمام التّأويلات السّياسيّة. ولكن هذا الموقف الديني الصادر عن الحاخامية الرئيسة بات يفترق أيضًا عن تيار بات يتنامى في السنوات الأخيرة من حاخامات ورجال دين يهود يتبنون «فتاوى» الصعود إلى «جبل المعبد»، ما يعني أن اقتحامات الأقصى تجد لها غطاء دينيًا غير رسمي في كثير من الأحيان بمعزل عن الموقف الديني الرسمي.

ونظرًا إلى المعوّقات التي يواجهها طرح موضوع دخول اليهود إلى الأقصى، فقد حاول عدد من نشطاء الليكود يتزعمهم نائب رئيس «الكنيست» موشيه فيجلن تحت اسم «قيادة يهودية» الالتفاف على العراقيل عبر مقترح «مشروع قانون ونظم للمحافظة على جبل المعبد كمكان مقدس»، ما يعني فتح باب الاقتحامات على مصراعيه استنادًا إلى أسس دينية وأخلاقية. وتنصّ الوثيقة على

التقسيم الزمني للمسجد حيث يكون «جبل المعبد مفتوحًا للجميع باستثناء أيام الجمعة وأعياد المسلمين وأعياد إسرائيل، والتي يكون الدخول فيها بقرار من المفوض». ووفقًا للوثيقة، فإن الهدف من الأنظمة المقترحة هو إعادة ترتيب قواعد السلوك والتصرف في المكان الأكثر قدسية للشعب اليهودي، والذي يوجد في قسم منه المسجد المقدس للجمهور الإسلامي بصفته المكان الثالث في قدسيته. وفي هذه الوثيقة تكريس لمزاعم الاحتلال بأن الأقصى جزء من «جبل المعبد» وأنه أقل أهمية لدى المسلمين منه لدى اليهود.



يستغرب النائب موشيه فيجلن عدم تقسيم الأقصى الى الآن وهو يبدي شراسة في ترويج فكرتي الاقتحام والتقسيم

اقتحامات الأقصى: «حق» و «واجب»

حضرت الاقتحامات في المسجد الأقصى خلال عام 2013 تمامًا كما حضر الأقصى في «الكنيست»، فالعمل التشريعي لن يكون ذا معنى إن لم يقترن بعمل ميداني تتفاعل بموجبه قوى الاحتلال على الأرض، سواء عبر الاقتحامات أو التصريحات أو المسيرات التهويدية، ما يرفع الحاجة إلى أن يلبّي المستوى السياسي/التشريعي «توْق» اليهود إلى «المعبد» ويكرّس «حقهم» بالصلاة في «جبل المعبد».

> لم يكن الأقصى ليحضر على طاولة «الكنيست» دون أن تترافق المساعي التشريعية مع العمل الميداني وقد توزعت اقتحامات المسجد الأقصى على مدار عام 2013 . وباستثناء بعض الأيّام التي منعت فيها الاقتحامات لاعتبارات أمنيّة فإنّ الأقصى كان مفتوحًا أمام المتطرفين معظم أيام السنة

ويمكن القول إن الأقصى كان مفتوحًا أمام اقتحامات المتطرفين معظم أيام العام باستثناء بعض المناسبات أو الأيام التي ارتأت شرطة الاحتلال منع الاقتحامات فيها لاعتبارات «أمنية». وهكذا سجلت اقتحامات كبيرة أيام 3/27 و3/28 (الفصح العبري) و5/8 (استكمال احتلال القدس) فيما شهد يوم 2013/9/22 أكبر عدد من المقتحمين وصل إلى 400 متطرف ضمن فعاليات ما يسمى «عيد العرش». وفي مقابل ذلك، منعت الاقتحامات يوم 2013/6/6 الذي صادف يوم الإسراء والمعراج لدى المسلمين، ويوم 7/16 المصادف ما يسمى ذكرى «خراب المعبد»، وأواخر شهر رمضان المبارك، وعيد الفطر. لكنّ سياسة المنع هذه

لم تكن لحجب اليهود عن الأقصى بقدر ما هي تمهيد لخلق سوابق منع يبنى عليها لمنع المسلمين من دخول الأقصى في المناسبات اليهودية. وبالفعل، فقد صرحت ريغف في تشرين ثان/نوفمبر 2013 أنّ ترتيبات خاصة تتخذ من أجل المسلمين في شهر رمضان، وينبغي أن يتحقق الأمر ذاته لليهود في أعيادهم. وبالإجمال، فقد بلغ عدد المستوطنين الذين اقتحموا الأقصى خلال عام 2013، وفق إحصائية لشرطة الاحتلال المتمركزة في المسجد، 8,528 مستوطنًا مقابل 7,724 مستوطنًا اقتحموا الأقصى عام 2012، يضاف إليهم 282,012 «سائحًا».

وفي مواجهة هذه الاقتحامات كان المقدسيون وفلسطينيو الأراضي المحتلة عام 1948 الأكثر حضورًا في الأقصى وقد ساهم رباطهم في إحباط محاولات اقتحام كثيرة كما أن تأهبهم أجبر شرطة الاحتلال على منع الاقتحامات كما في يوم ذكرى «خراب المعبد» في 2013/7/16.

ثانيًا: محاولات الاستحواذ على القدس عبر تهويدها مستمرة

لم تبدأ دولة الاحتلال مشروعها التهويدي في القدس لتنهيه قبل إحكام السيطرة على المدينة وتغيير وجهها الديني والثقافي والديموغرافي. وعلى ذلك، فإن العام الفائت لم يكن إلا حلقة في سلسلة سِنيّ التهويد التي تتوالى على المدينة منذ احتلالها عام 1948 في حين لم تختلف أدوات التّهويد عام 2013 عنها في الأعوام السابقة.

المقدسيون بين فكّي كماشة: الهدم والاستيطان

لم يتخلّ الاحتلال عن سياسة التلاعب بالميزان الديموغرافي في القدس المحتلة عبر المواءمة بين استراتيجيتي الهدم والاستيطان اللتين تخدمان مجتمعتين مساعي الاحتلال إلى تحقيق أغلبية يهودية على حساب الوجود العربي في شرق القدس تحديدًا بعد أن حققت أغلبية يهودية في غرب القدس عبر تدمير قرى كاملة وطرد أهلها في احتلال عام 1948.

سارت سلطات الاحتلال بشكل متواز في سياسة الهدم والاستيطان بهدف تشريد المقدسيين ورفع عدد اليهود المستوطنين في أحياء المدينة والمستوطنات داخل القدس وفي محيطها، وقد تعهد وزير الإسكان أوري أريئيل بمواصلة الاستيطان دونما انصياع لأي ضغوط دولية

ولعل الحكومة اليمينية المؤيدة للاستيطان التي شكلها نتنياهو عقب الانتخابات التشريعية حسمت موقع السياسة الاستيطانية كبند أساسي

على الأجندة الرسمية. ومن أبرز الوزراء الداعمين للاستيطان في حكومة نتنياهو وزراء حزب «البيت اليهودي» وعلى رأسهم أوري أريئيل، وزير الإسكان، الذي أصبحت تعهداته بمواصلة الاستيطان أشبه بصلاة يومية يؤكد معها أن الانتقادات الدولية لن تكون عائقًا في هذا الإطار.

وقد ذكر تقرير صادر عن منظمة «السلام الآن» المعارضة للاستيطان أن الأشهر الثمانية الأولى من ولاية حكومة نتنياهو الثالثة شهدت ارتفاعًا في عطاءات البناء الاستيطاني كما في تسريع خطط الاستيطان. ووفقًا للتقرير الذي يغطي ما بين آذار/مارس وتشرين ثانٍ/نوفمبر2013 فإن عدد المناقصات التي طرحت لبناء وحدات استيطانية جديدة في شرق القدس بلغ 2015 وحدة فيما سرع الاحتلال مخططات بناء 2422 وحدة استيطانية[1].

هدم منازل المقدسيين تكرر أيضًا بالتوازي مع مشاريع الاستيطان وقد بلغ عدد المنازل المهدمة خلال عام 2013، وفق معطيات منظمة «بتسيلم»، 72 منزلاً منها 12 منزلاً هدمها أصحابها[2]، ونتج هدم تلك المنازل عن تشريد 301 من سكان القدس منهم 176 قاصرًا. والرقم هذا لا يشمل المنشآت الأخرى التي هدمها الاحتلال ناهيك عن أوامر الهدم التي وزعتها سلطات الاحتلال ولا سيما في حيّي رأس خميس ورأس شحادة.

١- تعتبر مستوطنتا «معاليه أدوميم» و«بسغات زئيف» من مستوطنات الضفة الغربية فلا تدخل ضمن أرقام القدس وإن كانت إحدى أهم المستوطنات على تخومها. ويمكن مراجعة الأرقام في الضفة الغربية والقدس على موقع «السلام الآن» على الرابط الآتي:
http://archive.peacenow.org/Bibis%20Settlements%20Boom%20-%20March-November%202013%20-%20FINAL.pdf

٢- يضطر المقدسيون أحيانًا لهدم بيوتهم بعد تلقيهم أوامر هدم من بلدية الاحتلال كيلا يتحملوا تكاليف الهدم والغرامات التي تفرضها البلدية.

ويظهر الجدول الآتي هدم المنازل في شرق القدس ما بين 2004 و2013 وفق معطيات «بتسليم»:

عام	عدد المنازل	من ضمنها: هدم وحدات سكنية بأيدي مالكيها	عدد الأشخاص الذين فقدوا منازلهم	عدد القاصرين الذين فقدوا منازلهم
2004	53	لا معطيات	194	110
2005	70	لا معطيات	140	78
2006	44	لا معطيات	98	18
2007	62	لا معطيات	219	149
2008	78	5	340	188
2009	45	2	254	145
2010	23	10	181	91
2011	23	15	114	56
2012	28	8	107	52
2013	72	12	301	176
المجموع	**498**	**52**	**1,948**	**1,063**

فيما يظهر هذا الجدول عدد المنشآت المهدمة عام 2013، وهي الأعلى مقارنة بعامي 2011 و2012:

السنة	الشهر		المجموع
2011			42
2012			64
2013	ك2/يناير	21	98
	شباط/فبراير	3	
	آذار/مارس	1	
	نيسان/أبريل	6	
	أيار/مايو	11	
	حزيران/يونيو	3	
	تموز/يوليو	1	
	آب/أغسطس	36	
	أيلول/سبتمبر	2	
	ت1/أكتوبر	8	
	ت2/نوفمبر	6	
	ك1/ديسمبر	0	

الاحتلال والمقدسيّون: كرّ وفر

بالتوازي مع لعبة التهويد المرتبطة بالميزان الديموغرافي، لا توفر سلطات الاحتلال وسيلة للتضييق على المقدسيّين والضغط عليهم من خلال جملة من الممارسات التي نسلط الضوء على أبرزها في جملة من البنود:

لا تقتصر أدوات التهويد في القدس على الهدم والاستيطان فقد شهد عام 2013 استمرار سياسة التضييق على المقدسيين وإفقارهم ومحاولات العبث بهويتهم التاريخية والجغرافية عبر فرض منهاج التعليم «العربي-الإسرائيلي» وطالت سياسات الاحتلال مسلمي المدينة ومسيحييها ومقدساتهم فيما لم تبذل جهود حقيقية للتصدي لإرهاب المستوطنين ضمن عمليات «جباية الثمن»

1. معركة البطاقات الزرقاء: يعتبر الاحتلال المقدسيين مقيمين دائمين في المدينة المحتلة وذلك بموجب بطاقات الهوية الزرقاء التي تقيّد حركة المقدسي وتجعله عرضة لسحب البطاقة منه بما يجعل «إقامته» في المدينة غير شرعية بموجب قوانين الاحتلال. وقد سحبت دولة الاحتلال ما بين عامي 1967 و2012 بطاقات الإقامة من 14,263 مقدسيًا، منهم 116 شخصًا في 2012 وفقًا لأرقام «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل» التي نشرت في أيار/مايو 2013.

2. كشفت أرقام «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل» أن نسبة الفقر بين المقدسيين بلغت 79.5%، فيما وصلت إلى 85% بين الأطفال. ولا يخفى ما لسياسات الاحتلال من أثر في حياة المقدسيين وتفقيرهم، لا سيما من خلال الضرائب التي تلزمهم بها والقيود التي تفرضها على ممارستهم التجارة، والمضايقات التي تلاحقهم بها .

3. تسعى سلطات الاحتلال إلى تهويد العقل المقدسي بهدف تطويعه، وهي لأجل ذلك تستهدف قطاع التعليم في القدس وتجلّى ذلك عام 2013 من خلال محاولات فرض منهاج التعليم «العربي الإسرائيلي» لفرض الرؤية الإسرائيلية للتاريخ والجغرافيا والعبث بالهوية والثقافة الفلسطينية. اهتمام الاحتلال بقطاع التعليم انحصر في محاولات تهويده دون تطويره حيث بلغ النّقص في عدد الغرف الصّفية 2200 غرفة وفق تقرير نشرته جمعيتا «عير عميم» و«حقوق المواطن في إسرائيل» في 2013/9/2.

4. كان المقدسيون هدفًا لحملات اعتقالات واسعة تكررت على مدى عام 2013 وقد بلغ عدد المعتقلين 1,450 مقدسيًا منهم 450 طفلاً وفق أرقام مركز معلومات وادي حلوة. وفي بعض حالات الاعتقال كان الأطفال يحتجزون في الحبس الانفرادي عدة أيام ومن ثم يحاكمون في جلسات استماع سرية لا يسمح فيها بحضور محامين أو أهلهم.

5. إرهاب المستوطنين وعمليات «جباية الثمن»: لم تتخذ الحكومة الإسرائيلية حتى عام 2013 أي إجراءات من شأنها الحدّ من عمليات «جباية الثمن» التي يمارسها متطرفون يهود في القدس وعموم الضفة. وقد تكرّرت خلال العام الماضي هذه العمليات في أحياء القدس المختلفة ومنها، على سبيل المثال، ثقب إطارات سيارات وكتابة شعارات مناهضة للعرب في البلدة القديمة في 2013/1/9 وفي شعفاط في 2013/5/31.

6. لم يسلم المسيحيّون من ممارسات الاحتلال والمستوطنين خلال العام المنصرم. ومن الأمثلة نصب حواجز في البلدة القديمة لعرقلة المصلين المتجهين إلى كنيسة القيامة لإحياء «سبت النور» في 2013/5/17. كما لم تسلم جدران الأديرة والكنائس من عبارات تسيء إلى المسيح عليه السلام والمسيحية ضمن ما يعرف بعمليات «جباية الثمن». وكان من ذلك خط عبارات عنصرية على جدار كنيسة جبل صهيون بالقرب من السور الجنوبي للبلدة القديمة في 2013/1/31.

7. نفذ الاحتلال عمليات دهم في عدد من الأحياء المقدسية بهدف تنفيذ اعتقالات، وقد قتلت قوات الاحتلال ثلاثة فلسطينيين وجرحت ما يزيد على 15 آخرين لدى اقتحام مخيم قلنديا شمال القدس في 2013/8/26 وإطلاق الرصاص الحي والمطاطي وقنابل الغاز على الأهالي الذين تصدوا لها.

مبادرات المقاومة الشعبية، وانتصار إرادة سامر العيساوي

شهد عام 2013 قفزة نوعية على مستوى المقاومة الشعبية، وكانت أبرز فصولها مبادرة القرى الافتراضية لمواجهة الاستيطان، وانتزاع الأسير المقدسي سامر العيساوي حريته بعد خوضه إضرابًا تاريخيًا عن الطعام حتى أجبر الاحتلال على الاستجابة لإرادته.

> في مواجهة قتامة مشهد التهويد ظهرت مبادرات شعبية للتصدي لممارسات الاحتلال ولا سيما الاستيطان فكانت القرى الافتراضية التي بدأت مع قرية «باب الشمس» نموذجًا لمقاومة الاحتلال وكانت هذه المبادرات ردًا مقلقًا على موجة الاستيطان الإسرائيلي بما يمكن تعزيزه والبناء عليه. كما شكل انتصار العيساوي على إرادة الاحتلال دليلًا حيًا على إمكانية الفوز في معركة الحق والكرامة

باكورة المبادرات الشعبية لمقاومة الاستيطان كانت قرية «باب الشمس» الافتراضية التي أنشأها ناشطون فلسطينيون ومتضامنون دوليون في 2013/1/11 على أراضٍ فلسطينية تبلغ مساحتها حوالي 13 كلم^2، للرد على إعلان الاحتلال نية البناء الاستيطاني في المنطقة التي يسميها E1. ولم تكن هذه القرية إلا بداية لم تلبث إلا أن تبعتها مبادرات أخرى من ضمنها قرية «باب الكرامة» في بيت إكسا شمال غرب القدس في 2013/1/18، وكذلك قرية «صمود الزيتون» التي أقامها أهالي شعفاط في 2013/1/22 ردًا على مصادرة بلدية الاحتلال أكثر من 80 دونمًا من أراضي البلدة الفاصلة بين مستوطنة «رامات شلومو» وبلدة شعفاط، وكذلك قرية «أحفاد يونس» التي أقيمت في 2013/3/20 عشية زيارة أوباما إلى دولة الاحتلال، على أراضي العيزرية المهددة بالمصادرة لمصلحة المشروع الاستيطاني E1. وقد شكلت هذه القرى مصدر قلق للاحتلال الذي حرصت قواته على هدم أي قرية بعد إنشائها والتضييق على المشاركين بها لمنع تكرار هذا النموذج.



قرية «باب الشمس» التي أقامها ناشطون ضد الاستيطان

هذا التحدي الجماعي في المواجهة وازاه تحدٍّ فردي كان بطله الأسير المقدسي سامر العيساوي الذي أعاد الاحتلال اعتقاله في 2012/7/7 مدعيًا إخلاله بشروط الإفراج عنه في صفقة وفاء الأحرار عام 2011. معركة العيساوي الذي تصدى لقرار الاحتلال بأمعاء خاوية وإرادة صلبة لم تخنه طوال أشهر تسعة انتزعت من الاحتلال قرارًا بالإفراج عنه إلى منزله في القدس بعد

فشل محاولات استدراجه إلى تنازل يقضي بأن يفكّ الإضراب عن الطعام مقابل الإفراج عنه بشرط الإبعاد عن القدس.



العيساوي في القدس بعد إفراج الاحتلال عنه

شكّل هذان النموذجان من التحدي دلالة واضحة على إمكانية الوقوف في وجه الاحتلال ومشاريعه، كما كانا دليلاً على إمكانية عرقلة مخططات الاحتلال والوقوف في وجهها بما تيسر من أدوات المقاومة الشعبية إن وجدت حاضنة داعمة لهذه المقاومة تضمن استمراريتها وتعزيز فاعليتها وتأثيرها.

ثالثًا: القدس في موسم العودة إلى المفاوضات

> استغلت «إسرائيل» ستار المفاوضات لتمرير المزيد من سياساتها التهويدية وتثبيت الحقائق في القدس المحتلة بالتوازي مع الحديث عن عاصمة فلسطينية «في القدس» ضمن اتفاق الإطار الذي يحاول كيري بلورته

لم تكن عودة الطرف الفلسطيني إلى المفاوضات خلال عام 2013 ولا التنازلات التي قدّمها رئيس السلطة الفلسطينية أمرًا مفاجئًا. وقد جاءت المفاوضات لتخدم الأطراف الثلاثة: الأميركي الساعي إلى التعويض عن الإخفاقات على مستوى السياسة الخارجية، والإسرائيلي الذي يجد فيها غطاء لتمرير المزيد من سياساته القائمة على تثبيت الحقائق على الأرض، والفلسطيني اللاهث وراء تحقيق مكاسب تقوم على تضييع الحقوق. العودة إلى المفاوضات لم تكلّف الرئيس عباس سوى التنازل عن شروطه التي تمسّك بها وعلى رأسها اشتراط وقف الاستيطان في القدس والضفة الغربية. و«الثمن» الذي قبضه، أو المكسب، كان «بادرة حسن نية» من قبل نتنياهو تجلّت في موافقته على إطلاق سراح 104 أسرى محتجزين في سجون الاحتلال منذ ما قبل اتفاقيات أوسلو. لم تتوقّف سياسة نتنياهو على بيع الفلسطينيين ما هو لهم، بل كان لازمًا أن يعتدي على المزيد من حقوقهم لاسترضاء شركائه في اليمين المتطرّف الذين أغضبتهم صفقة نتنياهو بالإفراج عمن «تلوثت أيديهم بدماء الإسرائيليين». وكان ذلك عبر الإعلان عن مشاريع استيطانية بالتزامن مع إطلاق سراح الدفعتين الأولى في 2013/8/13 والثانية في 2013/10/29 أكد بعدها مسؤولون إسرائيليون أنّ الأميركيين والفلسطينيين كانوا يعلمون بنيّة الحكومة الإسرائيلية الإعلان عن الخطط الاستيطانية وبموعد إعلانها، وإن كانوا يجهلون تفاصيلها.

لم يكن حظ القدس من المفاوضات، التي تستمر من حيث المبدأ إلى 2014/4/29، استيطانًا وحسب، بل بدأ الحديث، أو إعادة الحديث، عن عاصمة للدولة الفلسطينية «في القدس»، في أبو ديس أو بيت حنينا. وهذا الطرح الأميركي يتوافق مع المساعي الإسرائيلية بالإبقاء على القدس عاصمة موحدة للدولة التي تطالب بأن تعترف بها السلطة كدولة يهوديّة. ولم تصدر عام 2013 تصريحات واضحة من أطراف العملية التفاوضية توضح ما هو المطروح بالضبط بشأن القدس، ولكن تسريبات دبلوماسية وإعلامية إسرائيلية وغربية وعربية تحدثت عن الإقرار بالجدار العازل كحدود نهائية للقدس، والإبقاء على الكتل الاستيطانية الكبرى مع حق الاحتلال بطرق آمنة تصل بينها، وتشكيل لجنة دولية تشارك فيها دولة الاحتلال وبعض الدول العربية والطرف الفلسطيني للإشراف على الأماكن المقدسة بما في ذلك المسجد الأقصى، ما يعني ضمنيًا الإقرار بحق يهودي باقتحام الأقصى دائمًا، وأداء الشعائر الدينية اليهودية فيه.



لقاء عباس - كيري

وبكل الأحوال قد لا تكون الصورة واضحة إلى الآن في ما يتعلق بالقدس تحديدًا، ولكن المؤكد أن المدينة ومقدساتها لن تكون بخير طالما أن الطرف الفلسطيني يقبل بأن تكون القدس قابلة للتفاوض عليها.

رابعًا: مواقف اللاعبين الدوليين

تطوّر الموقف الأميركي

تمكنت الولايات المتحدة من الضغط باتجاه عودة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى طاولة المفاوضات لكنها لم تتمكن من الضغط على «إسرائيل» لوقف استيطانها في القدس المحتلة. وفي وقت شهد العام الماضي تأجيل العمل بقانون 1995 حول نقل السفارة الأميركية إلى القدس مرتين كان أعضاء في الكونغرس يسعون إلى «تكريس القدس وفقًا لما هي عليه: عاصمة إسرائيل الأبدية الموحدة»

لم تخرج الإدارة الأميركية عام 2013 عن نهجها الداعم لـ«إسرائيل» والمنحاز إلى متطلبات «أمنها» وإن تمسكت بـ«استنكار» عمليات البناء الاستيطاني والمصادقة على مشاريع استيطانية في القدس والضفة في محطّات متفرقة من العام. وقد شهد الربع الأول من عام 2013 زيارة الرئيس الأميركي باراك أوباما لدولة الاحتلال ضمن أولى زياراته الخارجية في ولايته الرئاسية الثانية. وكان لأوباما خطاب ألقاه في 2013/3/21 في القدس المحتلة أمام مجموعة من الطلبة الإسرائيليين قال فيه إن الأمن ينبغي أن يكون أساس أي اتفاقية، وإن السلام لن يكون إلا عبر المفاوضات وليس عبر خطوات أحادية من قبيل التوجه إلى الأمم المتحدة، في إشارة إلى السلطة الفلسطينية. وقد حاول أوباما، الذي اقتصرت زيارته ولقاءاته على الطرف الإسرائيلي، أن يقدم خطابًا متوازنًا فأكد ضرورة الاعتراف الفلسطينيين بحقهم في تقرير مصيرهم ودعا الإسرائيليين إلى أن يضعوا أنفسهم مكان الفلسطينيين مشيرًا إلى الانتهاكات الإسرائيلية اليومية بحقهم. وبالفعل، تمكن الراعي الأميركي من إعادة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى طاولة المفاوضات في أواخر تموز/يوليو 2013 لكن دون أن يتمكّن من الضّغط على «إسرائيل» لوقف الاستيطان في القدس والضفة الغربية.


أوباما يلقي خطابًا في القدس في 2013/3/21

وقد أوردت صحيفة «يديعوت أحرونوت» في 2013/8/3، خبرًا مفاده أن أعضاء في الكونغرس، من الحزبين الجمهوري والديموقراطي، يعدون مسودة قانون بعنوان «الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل» لتمريرها في الكونغرس. وقد صرح النائب ترنت فرانكز أن «الولايات المتحدة قد دعمت إسرائيل لاستعادة أرضها

والوقت قد حان للاعتراف بالقدس وفقًا لما هي عليه: عاصمة إسرائيل الأبديّة الموحّدة». وكان أوباما أعلن في 2013/6/4 تأجيل تنفيذ قانون عام 1995 القاضي بنقل السفارة الأميركية إلى القدس ومرة أخرى في 2013/12/3 وذلك من أجل «حماية المصالح الوطنية للولايات المتحدة الأميركية».

الاتحاد الأوروبي يحزم مواقفه الرافضة للاستيطان في القدس والضفة تثبيتًا لحدود 1967

تطور الموقف الأوروبي من الاستيطان عام 2013 بشكل ملحوظ وتجلى ذلك عبر قطع عدد من الشركات الأوروبية علاقاتها مع شركات تعمل في مستوطنات القدس والضفة في إطار الموقف الأوروبي الذي يتبنى الدعوة إلى إقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967 وعاصمتها شرقي القدس

يتبنى الاتحاد الأوروبي موقفًا يدعو إلى قيام دولة فلسطينية على حدود عام 1967 وعاصمتها شرقي القدس. وتتفاعل منذ عام 2012 بشكل سريع قضية الاستيطان في القدس والضفة الغربية ضمن سياق الموقف الأوروبي الرافض لاحتلال عام 1967. وفي هذا السياق، أصدر الاتحاد الأوروبي في 2013/7/19 المبادئ التوجيهية المتعلقة بتعاطي مؤسساته مع الأراضي التي احتلتها «إسرائيل» عام 1967. وتقضي المبادئ بعدم تمويل أي من الكيانات الإسرائيلية العاملة في مستوطنات الضفة والقدس والجولان سواء على شكل منح أو قروض أو عقود ماليّة لأي من الهيئات أو المؤسسات أو الشركات الإسرائيلية المقامة في الأراضي المحتلة عام 1967. وعكست هذه الخطوة مسعى أوروبيًا للضغط على دولة الاحتلال للاعتراف بحدود عام 1967 عشية الحديث عن العودة إلى المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، رد عليه نتنياهو بالقول إن «إسرائيل لن تقبل بأي إملاءات تتعلق بحدودها».

الضربات الأوروبيّة ضد الاستيطان توالت عام 2013 بتبني عدد من الشركات الأوروبية الخاصة قرارات بمقاطعة شركات إسرائيلية تعمل في مستوطنات القدس والضفة. فكان قرار شركة «فيتنس» الهولندية بمقاطعة شركة «ميكوروت» الإسرائيلية بسبب نشاطات الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في 2013/12/10. كما صدر في تشرين ثان/نوفمبر 2013 توصيات عن الحكومة البريطانية إلى مجتمع رجال الأعمال تحذر فيها مواطنيها من العمل التجاري مع أي من الأفراد أو الكيانات في المستوطنات المبنية على أرض محتلة وفق القانون الدولي. إلا أن حملة المقاطعة الأوروبية للمستوطنات قد تخبو وتنكفئ خصوصًا أن دولة الاحتلال لا تقف مكتوفة أمام حملات المقاطعة التي تستهدفها.

خامسًا: الموقف الفلسطيني والعربي والإسلامي

السلطة الفلسطينية: القدس على طبق من مفاوضات

> لم تجد السلطة الفلسطينية غضاضة في العودة إلى المفاوضات على الرغم مما خبره واختبره طاقمها من ارتدادات لمسار التفاوض على القدس والحقوق الفلسطينية كما أن تنازل السلطة الفلسطينية عن شرط وقف الاستيطان للعودة إلى المفاوضات جعل تقديمها تنازلات أخرى أكثر احتمالاً

لم يبقَ موقف السلطة الفلسطينية من التطورات في القدس على حاله خلال عام 2013 بالمقارنة مع الأعوام السابقة التي زخرت بالشجب والاستنكار وإلقاء المسؤولية على الاحتلال، بل شهد العام المنصرم انتكاسة في هذا الموقف تمثلت بالعودة إلى طاولة المفاوضات بعد أن أسقط المفاوض الفلسطيني كل شروطه للعودة إليها، وهو ما يعني إدراج القدس على جدول أعمال العملية التفاوضية، وما سيترتب على ذلك من تنازلات محتملة.

لقد اختبر طاقم السلطة الفلسطينية الحالي خيار التفاوض وعبثيّته وما يترافق معه من ضياع الحقوق الفلسطينية منذ أوسلو وكان شاهدًا على مناورات الاحتلال وطروحاته التي تستدرج المفاوض الفلسطيني إلى المقايضة على الحقوق الفلسطينية ومنها القدس. وعلى الرغم من ذلك، فإن الطرف الفلسطيني خضع للضغوط الأميركية دون وجود أي مؤشرات على أن الطرف الأميركي قادر أو مستعد لإلزام «إسرائيل» بالتخلي عن سياساتها، أو أن هذه الأخيرة ستقبل بشروط غير ما تراه مناسبًا لحماية «أمنها وشعبها».

أما الحكومة في غزة، فقد واكبت الاعتداءات الإسرائيلية في القدس المحتلة بجملة مواقف مستنكرة وشاجبة ومحذرة من مغبة تمادي الاحتلال، كما أنها كررت توجيه الدعوات إلى الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامية والأمم المتحدة للاضطلاع بدورها ومسؤولياتها وحماية القدس ومقدساتها. أما في ما عنى استئناف المفاوضات فكان لحكومة غزّة موقف حاسم أكّدت فيه خطرها على القضية الفلسطينية برمّتها بما هي غطاء للاستيطان ولجرائم الاحتلال.

الفصائل الفلسطينية: بيانات تندّد... وتتمسّك بخيار المقاومة

لم يشذّ خطاب الفصائل الفلسطينية حيال اعتداءات الاحتلال على القدس والمقدسات عام 2013 عن خطاب الأعوام السابقة فبيانات التهديد والاستنكار والتحذير توالت على مدار العام، وهو الاتجاه الذي تتقاسمه الفصائل مع السلطة الفلسطينية. ولكن بخلاف هذه الأخيرة فإن بيانات الفصائل أكّدت تمسكها بالمقاومة كخيار وحيد لتحرير القدس. ولم يخل العام الفائت من فعاليات تضامنية مع القدس والأقصى منها على سبيل المثال تظاهرات نظمتها حركتا حماس والجهاد الإسلامي في قطاع غزة في 2013/9/23 دعمًا للقدس والأقصى ورفضًا للمفاوضات التي «تضر بالقضية الفلسطينية وتشكل غطاء لتهويد القدس».

الموقف العربي والإسلامي الرسمي: تراجع في نصرة القدس يقابله تقدم في دعم مسار التفاوض

يمكن رصد تطورات الموقف العربي والإسلامي حيال القدس والقضية الفلسطينية ضمن المسارات الآتية: المسار الأول وهو المرتبط بالقمم والمؤتمرات والصناديق المتعلقة بالقدس، والمسار الثاني هو إعلان الدعم العربي لمسار التفاوض، والمسار الأخير المرتبط بالعلاقات مع دولة الاحتلال.

> لم يتوقف التقصير العربي والإسلامي خلال عام 2013 على التقصير في الدعم المالي بل أخذ انعطافة جديدة مع إعطاء المفاوض الفلسطيني غطاء سياسيًا عبر إعلان دعم المفاوضات في المؤتمر الطارئ الذي عقدته جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية في 2013/12/21

وقد شهد عام 2013 انعقاد القمة الإسلامية الثانية عشرة بالقاهرة والقمة العربية الرابعة والعشرين في قطر بالإضافة إلى اجتماع طارئ لجامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية. القمتان العربية والإسلامية لم تخرجا بجديد: بيان استنكار وإدانة، ودعوة إلى دعم القدس وتفعيل صناديق الدعم المرصودة في مؤتمرات سابقة، فيما أعلنت قمة الدوحة عن إنشاء صندوق بقيمة مليار دولار لدعم القدس، لا يبدو أن مصيره سيكون مختلفًا عما سبقه.

إلا أن الموقف الرسمي لم يتوقف عند حد التقصير في الدعم المادي حيال القدس، بل تجاوز ذلك إلى الإعلان عن دعم المفاوضات والوقوف وراء السلطة الفلسطينية في مسار التسوية السلمية على الرغم من عبثية المسار التفاوضي الذي يضعف الموقف العربي تجاه القدس، في وقت تفرض «إسرائيل»

شروطها على المفاوض الفلسطيني الذي يفاوض من موقع الضعف. ففي القمة الطارئة التي عقدتها جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية في 2013/12/21، أعلن المؤتمرون دعم مسار التفاوض، ما يعكس انحدار مستوى التعاطي الرسمي مع القضية الفلسطينية والقدس المحتلّة.

الموقف العربي والإسلامي الشعبي



جانب من فعاليات «مسيرة القدس العالمية»

على المستوى الشعبي شهد عام 2013 بعض الحراك والفعاليات التضامنية مع القدس والأقصى، ولا سيما في مصر والأردن وغزة. وكان من أبرز الفعاليات المسيرات التي خرجت في الذكرى السادسة والأربعين لاستكمال احتلال القدس المصادفة 2013/6/7 والتي شاركت فيها الجماهير الفلسطينية والعربية والإسلامية ومتضامنون دوليون تحت شعار «شعوب العالم تريد تحرير القدس». ويمكن القول إن النصف الثاني من العام شهد فتورًا في الفعاليات التضامنية مقارنة بالنصف الأول، لأسباب عديدة شكلت التطورات الدراماتيكية في مصر في بداية تموز/يوليو وتداعياتها أحد أهم أسبابه.

أبرز الاتجاهات المتوقعة عام 2014

إن ربط المشهد المقدسي لعام 2013 بما سبقه من أعوام يكشف عن زخم المشروع التهويدي وعزم تنفيذ رؤيته وخططه المتعلقة بالقدس. ومن مراجعة عموم المشهد المقدسي عام 2013 والوقوف على التطورات في المسارات السياسية والميدانية وربطًا بما افتتح به عام 2014، يمكن توقع الاتجاهات العامة الآتية في ما عنى القدس المحتلة:

• لن ينكفئ الاحتلال عن محاولات السيطرة على الأقصى من خلال الاقتحامات وتقسيم المسجد وتكريس الأمر عبر «الكنيست». ويعزز من احتمالية هذا التطور أن «إسرائيل» لن يفاجئها موقف عربي أو إسلامي حيث باتت مروحة الموقف الرسمي محصورة ومحدودة. إلا أن التصدي الشعبي لمشاريع الاحتلال من خلال الرباط لن يسمح للاحتلال بالتصرف براحة تامّة في هذا المجال.

• على الرغم من خطورة المنزلق الذي اندفعت إليه السلطة الفلسطينية من خلال عودتها للتفاوض مع الاحتلال، وطرح القدس لتكون بندًا قابلاً للتفاوض عليه، إلا أنه من المستبعد التوصل إلى اتفاق نهائي حول القدس تحديدًا، وذلك لأن الطرف الإسرائيلي غير مستعد لتقديم «تنازلات» تشكل الحد الأدنى مما يمكن قبوله فلسطينيًا. إضافة إلى ذلك، فإن السلطة لن تكون قادرة على توقيع اتفاق يستثني القدس من قائمة الحقوق والثوابت الفلسطينية، وتجربة السلطة في كامب ديفيد عام 2000 تؤكد ذلك. إنّ عدم التوصل إلى اتفاق لا يعني تفجّر الأوضاع في القدس والأراضي الفلسطينية عمومًا، بل يعني العودة إلى نقطة الصفر أي إلى نقطة 2013/7/29، تاريخ الإعلان عن العودة إلى المفاوضات مع ملاحظة حجم «الإنجازات» التي حققها الاحتلال على الأرض تحت غطاء المفاوضات. والواضح أن هذه «الإنجازات» الإسرائيلية ستستمر بغضّ النظر عن نتيجة هذه الجولة من المفاوضات.

• على مستوى المقاومة والفصائل الفلسطينية، يبدو أن توتر العلاقات بين مصر وقطاع غزة (حماس تحديدًا)، سيسهم في فقدان القدس لصوت عربي إقليمي قوي بحجم مصر، وتراجع اهتمام القوى الفلسطينية في القطاع، وعلى رأسها حماس، بقضية القدس لحساب الاهتمام أكثر بالتداعيات السياسية والاقتصادية والأمنية الجسيمة المتوقعة كنتيجة طبيعية لهذا التوتر.

• لا يبدو أن ثمة مؤشرات على بروز مواقف وفعاليات عربية وإسلامية، رسمية أو شعبية، قادرة على تغيير مسار الأحداث والتأثير في مخططات الاحتلال التهويدية. ومع استمرار الأحداث الداخلية الملتهبة في الأقطار العربية، من المستبعد أن تستطيع القوى والأحزاب المختلفة تجاوز تلك الأحداث والالتفات إلى القدس والأقصى، ما يعني بالضرورة صعودًا مستمرًا، و«مكاسب» إضافية لمشروع التهويد.

التوصيات

• على السلطة الفلسطينية مراجعة جدوى انخراطها في مسار التفاوض حيث إن جولات المفاوضات التي خيضت منذ أوسلو لم تحقق أي مكاسب فلسطينية. بل على العكس من ذلك، فقد تمكنت «إسرائيل» من تمرير سياساتها تحت عباءة المفاوضات وتحقيق المزيد من الحقائق على الأرض بما يصب في مصلحتها في حال التوصل إلى أي اتفاق تملي فيه شروطها. كما أن السلطة مطالبة بمواجهة الاحتلال قانونيًا وحقوقيًا في المحافل الدولية بالاستفادة من كونها دولة غير عضو في الأمم المتحدة.

• إن الفصائل الفلسطينية في الضفة الغربية وفي قطاع غزة، كما في الشتات، مطالبة بتعزيز وتطوير خطابها وأدائها السياسي والإعلامي والجماهيري والميداني، وتثبيت موقف جامع يتعالى على الانقسامات والمصالح الضيقة بالإضافة إلى الضغط على السلطة وفريق المفاوضات لمنع مزيد من الانجرار إلى تضييع القدس والتنازل عن الحقوق الفلسطينية. وفي ظل تقاعس السلطة تبقى المسؤولية على الفصائل في إبقاء القدس حاضرة على أجندتها وفي العقل الجمعي كبوصلة تعيد توحيد الصفوف.

• مع ملاحظة الدور المهم الذي يلعبه المقدسيون وأهالي الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 في التصدي لاعتداءات الاحتلال ومشاريعه، فإن الأمل معقود عليهم في تفعيل مبادرات المقاومة الشعبية التي من شأنها عرقلة مشاريع الاحتلال، ومن ذلك مبادرات القرى الافتراضية التي تترجم الرفض الكلي للاستيطان ومصادرة الأراضي، وهي تترك مجالاً للتحرك الجمعي على الأرض عوضًا عن انتظار التحركات الرسمية التي غالبًا ما تتقيد بالمصالح السياسية لهذا الطرف أو ذاك.

• تتحمل الشعوب مسؤولية كبرى في الدفاع عن القدس والمقدسات خصوصًا في هذه المرحلة الدقيقة والخطيرة، وهي مطالبة بابتكار الأساليب الجماهيرية والثقافية والقانونية وإعادة تكريس القدس كثابت تلتقي حوله كل الأطياف، والمشاركة الكبيرة في فعاليات دعم القدس بما يؤكد أهمية القضية وحضورها ومركزيتها.

• يشكل الأردن عاملاً حاسمًا في مسار الأحداث في القدس، وهو مطالب بتفعيل كل أوراق القوة والضغط التي يمتلكها بحكم وصايته على المقدسات، وعلاقته مع الاحتلال. ولم يعد كافيًا إصدار مواقف التهديد فقط، وإنما الانتقال إلى الضغط العملي.

• إن الدول العربية والإسلامية لا تملك حقّ التفريط بالقدس والقضية الفلسطينية. وإن من واجب هذه الدول، حيث تبدو منصرفة عن دعم القدس، ألا تقدم على ما هو من شأنه إضعاف القضية وبعثرتها. فالانفتاح العربي والإسلامي على دولة الاحتلال ضمن مسميات التعاون الأمني أو العلاقات الاقتصادية من شأنه تكريس نهج تطبيعي مع الاحتلال على الرغم من سجل حافل باعتداءات «إسرائيل» على الحقوق الفلسطينية. كما أن جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي معنيتان بعدم توفير غطاء سياسي للمفاوضات لا يعتبر إلا استجابة للإرادة الأميركية التي تنظر إلى «إسرائيل» على أنها شريك مهمتها حماية مصالحه.

• إن إعلان الأمم المتحدة في 2013/11/26 عام 2014 عامًا للتضامن مع الشعب الفلسطيني ينبغي البناء عليه والاستفادة منه للضغط باتجاه استعادة الحقوق الفلسطينية وفي مقدمها القدس، كما أن المنظمات الدولية مطالبة باستمرار كشف انتهاكات الاحتلال في القدس واعتداءاته على المقدسيين بما يخدم تشكيل رأي عام عالمي للضغط على «إسرائيل» ووضع حد لممارساتها.



القدس.. نحميها معًا... نستعيدها معًا

Together we Safeguard al Quds

مؤسسة القدس الدّولية

al Quds International Institution (QII)

الإدارة العامة - لبنان

لبـــنان - بيروت - شارع الحمرا

بنــاية الســـــــاروﻻ - الطابق 11

ها تف : 751725 1 961+

فا كس : 751726 1 961+

ص.ب: بيروت - الحمرا 113/5647

info@alquds-online.org

General Directorate - Lebanon

Lebanon - Beirut - Hamra

Sarolla Bldg.11th Floor

Office:+961 1 751725

Fax : +961 1 751726

P.O.Box: Beirut - Hamra 113/5647

www.alquds-online.org

مكتب سورية

دمشق - شارع البرازيل

مقابل فندق أمية

تلفاكس: 00963 11 3318194/5/6

ص.ب. : 30715 دمشق - سورية

qiisyria@alquds-online.org

alquds@aloola.sy

مكتب اليمن

صنعاء - الدائري- الجامعة الجديدة

هاتف:00967 1 560216/7

فاكس : 00967 1 560211

ص.ب: 13950

qiiyemen@alquds-online.org

quds57@hotmail.com

مكتب مصر

القاهرة - مدينة نصر

شارع نجاتي سراج- أحمد الزمر

أمام جمعية الوفاء والأمل

ص.ب.: 16

تلفاكس: 0020222754598

qiiegypt@alquds-online.org

مكتب فلسطين

غزة - النصر

شارع عز الدين القسام

برج الكرمل الطابق الثامن

تلفاكس: 009702821966

ص.ب: 1381

qiipalestine@alquds-online.org

مكتب الكويت

الكويت العاصمة

الزهراء- شارع47

هاتف:00965 99393667

qiikuwait@alquds-online.org

مكتب ماليزيا

A-5- 10 daman putera

jalan jernai 3/ 2 medan

daman 53100 kuala lumpur

60123985190

mohammadmakram@gmail.com

m_mkrm@hotmail.com

مكتب الجزائر

الجزائر العاصمة

شارع زيغود يوسف - الجزائرية

هاتف: 0021321730404

فاكس : 0021321730505

qiialgeria@alquds-online.org

مكتب السودان

الخرطوم - شارع عبيد ختم

رقم العقار-17 مربع65

هاتف: 00249-155122662

فاكس: 00249-1551122661

ص.ب: 11474 جمهورية السودان

alquds-sudan@maktoob.com

مكتب جزر القمر

اتسندرا- موروني

جزر القمر

هاتف: 002697631386

comores@alquds-online.org

مكتب جنوب إفريقيا

Alquds Foundation First flr,1 str, Athlone

p.o. box: 446 - athlone, 7760

Cape Town, South Africa

Tel : 002721 696 6545

Fax: 002721 696 6469

info.cpt@alquds.za.net